



المؤسسات البرلمانية الإفريقية في بيئة متغيرة.. التأثير والتحديات

د. محمد الأمين بن عودة

أستاذ محاضر قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة غرداية / الجزائر.

لطالما مثل البرلمان حجر الأساس في كثير من أنظمة الحكم السائدة، وقد برهنت التجارب الإنسانية القديمة والحديثة على عمق التأثير الذي يمكن أن يلعبه في إدارة الشؤون العامة للدول، ومزاولة الانشغالات الكبرى للمواطنين والراعياء عبر ممثليهم المنتخبين، وقد استوحى البرلمان هذه المكانة بالنظر لكونه يُعبّر عن الوجه الفعلي للسيادة الشعبية في إدارة الحكم، وهذا ما أكّدت عليه الكتابات الفلسفية الأولى، خاصّة تلك التي اتصلت باجتهادات فلاسفة العقد الاجتماعي، الذين حرصوا على الدور التشريعي الرقابي لهذه الهيئة، مع الفروقات الطفيفة البينية فيما يخص (الإلزامية أو الطوعية).



دراسة واقع العمل والأداء البرلماني بالقارة الإفريقية متشعب ويستلزم مقاربات وزوايا تحليلية متداخلة الأدوات.

الذي أكد على جدلية (العمل البرلماني في ظل الأزمة) مستدلاً بالواقع الإفريقي منذ الاستقلال الوطني باعتباره غارقاً في إدارة الأزمات الكبرى على غرار الفقر، الحروب، الأوبئة والكوارث الطبيعية، وكيف ساهمت هذه الخصوصية في انحسار الدور البرلماني لصالح الهيئة التنفيذية، وصولاً إلى دراسة الباحثة «إليزابيت أزييفدو-هارمان»^(٣) Elisabete Azevedo-Harman التي تطرقت إلى العلاقة الوثيقة ما بين ما تقوم به سلطة البرلمان في البلدان الإفريقية ومقتضيات تحسين البيئة الديمقراطية للمواطن، وركزت أكثر في سبل إصلاح وتطوير العمل البرلماني الإفريقي وفق المعايير الديمقراطية المتعارف عليها.

ومن وحي التفاصيل والجزئيات الأساسية التي تسعى الدراسة لمعالجتها؛ فإن الموضوع يكتسي أهمية بالغة كون الفترة الحالية تشهد تجاذبات متكررة لديناميكية منظومة الحكم بغالبية الدول الإفريقية، فالأزمات المجتمعية، وحالات الاهتزاز

والقارة الإفريقية شهدت تحولات وتغيرات مهمة في الأدوار المتباينة لهيئة البرلمان، خاصة في الفترة التي أعقبت نيل غالبية بلدان القارة لاستقلالها الوطني منذ أواخر خمسينيات القرن المنصرم، وإقامة أولى الحكومات الوطنية، إلى يومنا هذا، ما أفرز نوعاً من التراكمية تستوجب الدراسة، والتحليل والتقييم المستمرين، بغية تحسين أداء الهيئات التشريعية بها، والمضي قدماً في ترسيخ دورها المحوري في إدارة السياسات العامة للبلدان الإفريقية.

انطلقت الدراسة الحالية من رصد معرفي بحثي مهم، إذ مثل الأداء البرلماني بالقارة الإفريقية المفهوم والهدف المحوري لعدة بحوث ودراسات سابقة، تنوعت في معظمها بالطرح وطبيعة المقاربة المعتمدة عليها لفك الإشكالات الأساسية المتعلقة بتحليل الأدوار المختلفة للمؤسسات البرلمانية الإفريقية بالوقت الراهن، وكذا التطلعات العملية المستقبلية الممكنة لتحسينها، وفي هذا الإطار نجد الدراسة المقدمة من طرف «أوسي أ، ويجمور-شيبيرد»^(١) Osei A, Wigmore-Shepherd، الذي ركز على عامل مهم في الخصوصية الإفريقية المتمثل في العلاقات والسلطة الشخصية للأفراد من النواب البرلمانيين؛ وكيف تؤثر في عمل السلطة التشريعية بها، وكذلك دراسة الباحث «ميلفيس نديلوسيه»^(٢) Melvis Ndiloseh وآخرون،

(١) Osei A, Wigmore-Shepherd D (2024). Person- al Power in Africa: Legislative Networks and - Executive Appointments in Ghana, Togo and Gabon. Government and Opposition: An International Journal of Comparative Politics 59, 272-296.

(٢) Melvis Ndiloseh et al, «ENHANCING EFFEC- TIVENESS OF PARLIAMENTS IN AFRICA DURING CRISES Lessons From the Covid-19 Pandemic». International Institute for Democ-

racy and Electoral Assistance, Stockholm 2023

(٣) Elisabete Azevedo-Harman (2012): Parliaments and Citizens in Sub-Saharan Africa, The Journal of Legislative Studies, 18:3-4, 419-440

السياسية كالسلطات الثلاثة ومدى قيامها بالوظائف المنوطة بها، بغية استنباط أوجه القوة والقصور في أدائها الكلّي. وأيضاً الإسهامات العلمية والعملية لصموئيل هنتغتون فيما يخص الاقتراب المؤسسي، وقد تمّ الاستفادة منه في الدراسة من خلال معرفة وإدراك أبعاد وحدود التكيّف المحققة من الهيئات البرلمانية الإفريقية، في ظل ما تشهده البيئة السياسية المحلية من تغيرات وتحديات مستمرة ومتجددة.

وذلك من خلال المحاور الآتية:

أولاً: البرلمان والأداء البرلماني إحاطة مفاهيمية.

ثانياً: كرونولوجيا التأسيس للنظم البرلمانية بإفريقيا.

ثالثاً: تباينات تأثير التجارب البرلمانية الإفريقية.

رابعاً: تحديات ورهانات الأداء البرلماني بإفريقيا.

أولاً: البرلمان والأداء البرلماني إحاطة مفاهيمية:

يمكن تعريف البرلمان بأنه البناء المؤسسي المخوّل له صلاحيات إعداد وصياغة القوانين- التشريع-، والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية أو الحكومة، والحفاظ على الحريّات ودعم الحكم الرشيد، وترسيخ قواعد الحكم الجيد في النظام السياسي وفقاً لدستور الدولة. وهو ما يمثله الكونجرس في نظام الحكم الأمريكي، ومجلس النواب اللبناني، ومجلس الشعب في الحالة المصرية، وعليه غالباً ما يأخذ البرلمان بهذه الحالة الطابع المؤسسي القانوني، الذي يجعل منه واحداً من بين الجهات والفاعلين الرسميين داخل أي نظام سياسي، وينحصر دوره كمؤسسة في وظيفتي التشريع وسنّ القوانين من جهة، وكذا مراقبة عمل الحكومة أو السلطة التنفيذية

التي يتّصف بها المشهد السياسي الإفريقي العام، خاصةً مع تجدد موجات الانقلابات العسكرية، كلّها عوامل أضفت على حيثيات البحث مستوى عالٍ من الأهمية، تستهدف إبراز جوانب الدور الذي يمكن أن يلعبه البرلمان من جهة، واحتمالات تحسين الأداء التشريعي الرقابي في مواجهة الهيئة التنفيذية بالبلدان الإفريقية من جهة أخرى.

بالنظر لسيروية العمل المؤسسي البرلماني بالقارة الإفريقية، عبر الحقب التاريخية المختلفة، فقد فرضت التحولات المجتمعية، الاقتصادية والسياسية الإفريقية، جملةً من المعضلات والإشكالات المركبة في طبيعة الدور الذي تؤدّيه هذه المؤسسات الثابتة والمهمة في أي منظومة حكم، سواءً تعلّق الأمر بعلاقاتها المتشابكة مع بقية الهيئات والسلطات الرسمية للحكومات، خاصةً العلاقة الجدلية مع السلطة التنفيذية، وكذا آليات وسيناريوهات التحسين والتطوير الأدائي العام، هذا كلّه في ظل ما تشهده القارة الإفريقية من إعادة تشكيل سياسي انتقالي يستجيب مع ما تطرحه التحولات الإقليمية والدولية، التي تؤثر بشكلٍ أو بآخر في مفاصل اللعبة والعملية السياسية الداخلية للبلدان الإفريقية.

وعليه؛ فإن الدراسة حاولت أن تجيب على إشكالية أساسية متمثلة في:

إلى أي مدى يمكن اعتبار تأثير المؤسسات البرلمانية الإفريقية يرقى لمستويات ومتطلبات التغيرات والتحولات السياسية القارية الراهنة؟

اعتمدت الدراسة على توليفة منهجية مركبة، فرضتها الطبيعة متعددة الأبعاد للموضوع المدروس، فمن جهة تمّ اتباع فروض «اقتراب تحليل النظم» لديفيد إيستون، الذي يركز على تحليل العناصر والفاعلات الرسمية للأنظمة

من جهة أخرى، وبهما يصبح البرلمان أحد أهم الأدوات الداعمة للقيم الديمقراطية والمُرسّخة لقواعد نظام الحكم الجيد.

إنّ السلطة التشريعية أو البرلمان هي تلك الهيئة التي لها حق إصدار القوانين العامة الملزمة، والتي تحكم تصرفات الناس داخل كيان الدولة، وذلك بالنظر إلى أنها تُعبّر عن الإرادة الشعبية، وتمارس السيادة باسم الشعب، وهي هيئة تداولية لها سلطة إعداد وتبني القوانين^(١).

بالنظر إلى هذا التعريف؛ نجد أنه قد ركّز على فكرة السيادة، واعتبر السلطة التشريعية بمثابة الجهة المعبرة عن الإرادة الشعبية داخل الحكومة بمفهومها الواسع، وهذا المفهوم قد يكون منقوصاً في المطلق، وذلك للاختلافات الحاصلة بين التجارب الدولية فيما يخص آلية تشكّل السلطة التشريعية من انتخاب أو تعيين أو المزج بينهما.

للبرلمان دورٌ أساسي في نشأة الديمقراطية وتطورها في أوروبا، وهو يقوم بوظائف أساسية محددة، فمن خلاله يمكن للشعب أن يمارس السلطة ويناقش كل القضايا العامة التي تهم المواطنين، والبرلمان أداة اتصال أساسية بين مطالب الجماهير ومؤسسات الدولة، وهو الوسيلة التي عن طريقها يمكن تمثيل كافة فئات المجتمع في مؤسسات الحكم، والمشاركة في صنع القرارات السياسية، ويمكن للشعب عبر نوابه ممارسة الدور الرقابي على السلطة التنفيذية، والمناقشة والتصديق على ميزانية الدولة، وبهذا فإن البرلمان بمثابة المؤسسة الأم التي من خلالها يحظى النظام السياسي بأكمله على الشرعية الشعبية، وخلال مرحلة التحول نحو التداول السلمي للسلطة يكون للبرلمان

أدواراً مهمة، وذلك من خلال قيامه بسنّ عدد من التشريعات التي تُرسي قواعد الحكم الرشيد، ويعالج الكثير من القضايا التي تحتاج إلى مدة زمنية ممتدة، كدعم آليات عمل البرلمان، تقوية النظام القضائي، تعديل الدساتير والأنظمة الانتخابية، تقوية الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام.

كثيراً ما تُعتبر مسألة الأداء البرلماني وسبل تطويرها وتحسينها هي الموضوع الذي يشغل الباحثين المهتمين بقضايا السلطة التشريعية عبر مختلف النظم السياسية وتجارب الحكم البرلماني بالعالم، باختلاف البيئة والخصوصية القانونية والسوسيواقتصادية السائدة في المجتمع المعني بالدراسة، فمثلاً ينطلق^(٢) Malcolm Aldons في تحليله لضروريات إجراء خطوات عملية للتحسين من أداء مؤسسة البرلمان، من كونها تتصف بنوع من التعقيد والتركيب، إذ لا تقتصر - حسب - حول معرفة ورصد أهم المؤشرات القياسية المرتبطة بالأعمال التي يباشرها نواب البرلمان في أي نظام للحكم، بل ينظر للعملية من زاوية أشمل، إذ تتمثل بافتراض أن «مؤشرات الأداء» هي جزء لا يتجزأ من تقييم البرامج، والغرض الرئيسي من تقييم البرامج هو تحسين البرنامج، وعليه تصبح العملية كسلسلة حلقية تراكبية تتأثر عناصرها بعضها ببعض بشكل مباشر، على نحو تبدو فيه كمقاربة متكاملة لحل أغلب المشكلات التي قد تعترض مردودية عمل السلطة التشريعية.

وفي سياق متصل؛ فقد أوردت عدّة تقارير ودراسات تحليلية ملامح أي خطة أو برنامج

(٢) Malcolm Aldons, «Performance Indicators for the Parliament-Sharp or blunt instruments of reform?». Australasian Parliamentary Review, Spring 2001, Vol. 16(2), p.27

(١) محفوظ لشعب، التجربة الدستورية في الجزائر. الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، ٢٠٠٠، ص ٢٥.

هي: (التمثيل، التشريع، التداول الفحص، تحديد الميزانية، تشكيل وتفكيك الحكومات، ومعالجة الشكاوى)، وهذا التصنيف في المجمل يتداخل كثيراً مع التقسيمات الكلاسيكية لوظائف البرلمان. فيما يذهب اللورد Norton إلى أبعد من ذلك لتصل إلى عشرة (١٠) وظائف، إذ يتقاطع مع التقسيمات التقليدية في ثلاثة فقط من الوظائف، ويركز على أبعاد جديدة أخرى، مثل تجنيد النواب، وكذا تشييط وتدريب الوزراء.

ثانياً: كرونولوجيا^(٢) التأسيس للنظم البرلمانية بإفريقيا:

في خضم التفصيل في الخلفية التاريخية التأسيسية للنظم البرلمانية بالقارة الإفريقية؛ نجد الكثير من الكتابات والأدبيات الغربية تربط بدايات نشأة هذه المؤسسات والهيئات التشريعية بفترة ما بعد نيل بلدان القارة لاستقلالها الوطني، وتذهب دراسات أخرى إلى نسج علاقة ترابطية ما بين اتساع نطاق حركات اللبرلة التي مسّت إفريقيا بُعيد الحرب الباردة، مع بزوغ منظومات الحكم البرلماني الديمقراطي النيابي بها، إلا أنّ الواقع التاريخي المؤسساتي يشير إلى ما هو مخالف ومغاير لما تفيض به الأبحاث الغربية في هذا الشأن، فمنذ سنة ١٨٦٦ ميلادية شهدت مملكة مصر العربية تأسيس أول هيئة برلمانية تشريعية على المستويين العربي والإفريقي، بحيث أنشئ مجلس شورى النواب في عهد الخديوي إسماعيل^(٣) (١٨ يناير ١٨٦٣م - ٢٦ يونيو ١٨٧٩م)، الذي وضع أسس هذا النظام في لائحتين، عُرفت الأولى باللائحة الأساسية،

للتحسين البرلماني، إذ وبُغية الانطلاق من مدخل التركيز على المؤشرات العامة لأداء الأقسام الرئيسية لأي سلطة تشريعية؛ فإنه لا بد أولاً من التحديد الدقيق لها ومتابعة تنفيذها لفترة زمنية بعينها، بالقدر الذي يسمح باعتبارها معايير شاملة قابلة للقياس والمقارنة، سواءً لنفس الحالة المدروسة، أو للاعتماد عليها في تحليل حالات أخرى تتصف بقدر معقول علمياً وعملياً من التشابه، وقد أفردت الدائرة المالية للبرلمان الأسترالي أربع مراحل أو أقسام في سبيل تحقيق ذلك، وهي كالآتي^(٤):

- تحديد قائمة بجميع وظائف البرلمان، وهي بمثابة نقطة بداية ضرورية لأي خطة.
 - وضع محاور بالإجراءات المستخدمة لتنفيذ هذه الوظائف.
 - رصد معايير لتقييم فعالية كل إجراء.
 - الاتفاق على مؤشر أداء واحد لكل معيار.
- وبالنظر إلى الأهمية القصوى التي يوليها الباحثون لمسألة تحديد مؤشرات الأداء البرلماني، لتطويره وتحسين مردوديته، فإنه يبدو للوهلة الأولى وجود قاسم مشترك بين مختلف هذه الأعمال والدراسات الأكاديمية والعملية المتصلة بالشأن البرلماني، إذ فُفي معظمها تبدأ من محور إعادة النظر المتعمّق في الوظائف البرلمانية، والتي تُمثّل عقبة ومعضلة في حدّ ذاتها، وذلك بالنظر إلى الاختلافات والتباينات الواضحة بين المهتمين في تحديد معالمها تحديداً دقيقاً، أو على أقل تقدير توافقياً، يتيح مرونة في التحليل والدراسة، فعلى سبيل المثال: يُشير Hazell إلى كون وظائف البرلمان تشمل ستة (٠٦) مجالات،

(٢) علم التسلسل الزمني (التحجير).

(٣) أحمد أبو الحسن زرد، «مجلس شورى النواب ١٨٦٦... حقائق أساسية وتقاليد راسخة». على الرابط: <https://2u.pw/5JydaqL1> تاريخ النشر: ٢٠١٦/١٠/٠٤، تاريخ التصفح: ٢٠٢٤/٠٥/٠٣، التوقيت: ٢٠:٢٨.

(٤) Department of Finance, Performance Information for Policy Analysis, February 1995, for a discussion of concepts. P.12

وهي مؤلفة من ثماني عشرة مادة مشتملة على بيان سلطته وطريقة انتخابه وموعد اجتماعه، وسُميت الثانية باللائحة النظامية، وتتألف من ٦١ مادة، ومن أحكام اللائحتين يمكن تحديد الملامح الأساسية للمجلس في الجوانب التالية: تموين المجلس، شروط العضوية، الانتخابات وفرز الأصوات.

وبعيداً عن الانطلاقة التاريخية لمؤسسة البرلمان ببلدان القارة الإفريقية، تُبقي دراسات الباحثين تركيزها على جانب السياسات المتعلقة بشكل كبير بمدى الفاعلية والتأثير، التي أضحت هذه المؤسسة التشريعية تتركها على قواعد وتفاصيل العملية السياسية والمجتمعية بالحكومات والدول الإفريقية، ومن هنا قد يتضح التعمق البارز للكتابات الأكاديمية بالتجربة البرلمانية بالقارة بالفترة اللاحقة للحرب الباردة، أو بتعبير أكثر دقة: أواخر التسعينيات إلى يومنا هذا، فحسب المؤشر البرلماني الإفريقي الصادر عن هيئة the Parliamentary Centre حول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بكندا^(١)، فإن هذه المرحلة مثلت مرجعيةً للتحويلات الكبرى المتسارعة في سيرورة عمل الهيئات التشريعية بالقارة الإفريقية، وقد تزامنت مع التهاوي والانهييار الذي ضرب غالبية بُنى النظم الدكتاتورية فيها، بكل أركانها وخصائصها الهيكلية الثابتة، مثل اعتماد نمط نظام الحزب الطلائعي الواحد، الاستئثار بالسلطة وغياب أطر السياسات التعددية الواضحة في إنفاذ مبدأ التداول السلمي للسلطة السياسية، وتولت البرلمانات بعد ذلك دوراً بارزاً بالحياة السياسية،

حيث يناقشون السياسات، ويمررون التشريعات، ويوفرون وسيلة اتصال بين الحكومة والشعب. تواجه التجارب الدستورية في الحكم مجموعة من العثرات العملية الميدانية، وقد كانت الحالة الإفريقية فيما يخص النشاط البرلماني بمرحلة ما بعد الحكم الدكتاتوري الفردي الذي كان سائداً، حالةً غير فريدة عمّا هو مألوف عن الديناميكية السياسية بمجتمعات الانتقال السياسي والتحويلات الديمقراطية «الكبرى»، وفي هذا الشأن يُبرز J. Barkan^(٢) وآخرون: أن تبني مبدأ التدرج في الانتقال من حالة النظم الشمولية إلى التأسيس لأرضية السياسات التعددية، في شتى صورها بالقارة الإفريقية، يُفسّر إلى حدّ كبير الوتيرة البطيئة نوعاً ما في انتشار الأسس الديمقراطية في مفاصل منظومات الحكم الإفريقية، بما في ذلك سيطرة الهيئة التشريعية على إدارة الشأن العام بها، والذي يمكن أن يُعزى لعدة أسباب، منها على سبيل المثال لا الحصر: الافتقار إلى السلطات الرسمية والإجراءات الواضحة والموثقة، وكذا القدرة المؤسسية، بالإضافة إلى عدم وجود حوافز تشجيعية لدفع النواب والضباط البرلمانيين لممارسة مسؤولياتهم على أكمل وجه.

باتّباع منهج دراسة جانب السياسات وواقع السلوك السياسي الفعلي؛ نجد الطرح الغربي الأكاديمي صحيحاً إلى حدّ ما، فالتعددية السياسية بمفهومها الغربي خلقت موطن قدم لها في التجربة البرلمانية الإفريقية مع انتشار التوجهات الانفتاحية والتآكل التدريجي للمذاهب

J. Barkan, et al, Emerging legislatures; Institutions of horizontal accountability, in B. Levy and S. Kpundeh (eds) Governance and Public Sector Management in Africa. Washington: The World Bank, 2004, p.211 (٢)

Africa All Party Parliamentary Group- (١) Strengthening Parliaments Report, page 17. March 2008

(كينيا، مالاوي، موزمبيق، وتنزانيا) قد ولجت الألفية الجديدة بتجربة محدودة للغاية لمؤسسة البرلمان بنظم حكمها، إذ لم تتعدَّ عدد العهديات فيها ثلاث عهديات، باعتبار أنَّ العهدة لا تقل عن خمس سنوات، وبحسبه؛ فإنَّ هذا المَعطى يؤثر في عدد من الجوانب على غرار «وتيرة التعلُّم» التي قد يكتسبها نواب البرلمان بالانتقال من تجربة إلى أخرى، وكذا تؤثر أيضاً على ترسيخ تقاليد معينة في التعامل التشريعي «مواولة/معارضة»، وبدرجة لا تقل أهمية فالعمر الزمني للبرلمان قد يتأثر أيضاً بالإرث التاريخي الذي سبق وجوده، فالتجربة الجنوب إفريقية في هذا الصدد تختلف عن تجربة الموزمبيق الذي ورث نوعاً من القواعد «المُعطلة» لعمل البرلمان الجديد الحالي.

ثالثاً: تباينات تأثير التجارب البرلمانية الإفريقية:

للبرلمان دورٌ رئيس في ترسيخ نظام التعددية السياسية، وذلك لاعتبارات عدَّة، أهمها أنه يمثِّل باختلاف صوره وتطبيقاته الجهة التمثيلية واللِّبنة الأساسية لدعائم الديمقراطية النيابية^(٣)، فوق الإحصائية التي أجراها Afrobarometer^(٤)، للفترة الممتدة ما بين (٢٠٢١-٢٠٢٣م)، أظهرت أنَّ ثلثي المستجوبين من بلدان إفريقية مختلفة أبدوا تفضيلهم للتأسيس لنظم أكثر ديمقراطية باختلاف طبيعتها (رئاسية، برلمانية أو شبه رئاسية)، مع تسجيل نسبة رفض عالية لنظم الحكم الفردية أو التي يسيطر عليها حزب الأغلبية، إذ بلغت النسبة حوالي ثمانية (٥٨) أفراد من كل عشرة (١٠) من

اليسارية- أو الشيوعية بتعبير أكثر دقة، وفي هذا الإطار اختارت الباحثة Elisabete Azevedo-Harman^(١) توصيف «الفتية» في وصفها لسيرورة العمل البرلماني في البلدان الإفريقي وفق الرؤية الغربية، التي تظهر بطابع مخالف تماماً لما تعارفت عليه النظم الإفريقية إبَّان فترة تسبُّد الأفكار والأيدولوجية اليسارية بربوع القارة، وقد أبرزت خلال دراستها التقييمية لأداء برلمانات حوالي ١٨ دولة إفريقية جنوب الصحراء؛ أنَّ متوسط عمر المؤسسات التشريعية بغالبية دول القارة لا يتعدى ست عشرة (١٦) سنة، تصدرهم دولة بوتسوانا التي تأسس فيها نظام الحكم البرلماني بالمبادئ التعددية منذ سنة ١٩٦٥م، وصولاً إلى أوغندا التي تُعتبر نوعاً ما حديثة العهد بمثل هذه التجربة التي انطلقت سنة ٢٠٠٥م.

واتساقاً مع المجهود الأكاديمي لمُنظر الاقتراب المؤسسي لتحليل النظم «صموئيل هنتغتون»، فإن مؤشر «العراقة» والعمر الجيلي للمؤسسة بأي نظام سياسي يؤدي دوراً في غاية الأهمية، من حيث تحقيق مستويات مقبولة من القدرة على «التكيف»، الذي يُعتبر أبرز وأهم مرتكزات أي نظام سياسي للاستمرار. وبالإسقاط على التجربة الإفريقية في التأسيس وعمل المؤسسات البرلمانية؛ نجد أنَّ حالة «الحدأة» التي تتصف بها هذه التجربة قد ألفت بظلالها على أداء ومردودية الأثر الفعلي للهيئة التشريعية بالوحدات والكيانات السياسية الإفريقية، وفي هذا الصدد يشير Norton^(٢) إلى أنَّ دولاً مثل

p.07

(٢) Afro barometer ,Round 9 Survey: Pan-African Profile on Democracy and Governance. 2022. P21

(٤) Joseph Asunka, e. G y i mahboadi, «govern-ance», afrobarometer report n07, 2023. P.159

(١) Elisabete Azevedo-Harman (2012): Parliaments and Citizens in Sub-Saharan Africa, The Journal of Legislative Studies, p.421

(٢) Norton, P., ed., 2002. Parliaments and Citizens in Western Europe. London: Frank Cass.

وعليه؛ تباينت التفسيرات الأكاديمية للخصوصية الإفريقية في هذا الصدد، ففيما ذهب الباحث francois وآخرون^(٢) إلى أن المؤسسات البرلمانية في التجارب الإفريقية لا تعدو أن تكون مجرد هيئة «مصادقة» أو «مانحة» للشرعية لأفراد السلطة التنفيذية وكل ما يقدمونه من مشاريع قوانين وسياسات عامة. وأشار Osei A and Wigmore-Shepherd^(٣) إلى كون السلطة التنفيذية بمعظم بلدان القارة ورثت تركة ثقيلة من الحقبة الاستعمارية؛ أفرزت تراكمًا في تعاضد نفوذها لفتترات زمنية طويلة؛ جعلت من اقتسام صلاحياتها مع البرلمان يسير بشكل تدريجي وبطيء.

ومن ناحية أخرى؛ قدّم كولورد^(٤) Collord تصوّرًا مغايرًا، إذ حاجج لكون الأداء الإفريقي البرلماني شهد تطورًا في الحد من قوة القادة التنفيذيين، مستدلًا بموجة الاعتراضات البرلمانية لرفض تمديد العهدة الرئاسية التي شهدت كل من مالاوي، ونيجيريا، وزامبيا.

ومن جانب آخر؛ بُنيت الدراسات البرلمانية الإفريقية، في تفسير الحالة التقابلية ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بغية استنباط خطوط وأبعاد التأثير المتباينة للبرلمانات الإفريقية، بُنيت على مقارنة متماسكة لا تقل

مجموع المستجوبين، بالإضافة إلى تفضيل أزيد من ٦٧٪ من المواطنين الأفارقة دعم مؤسسة البرلمان في مجال التسيير العام في مقابل ما تقوم به السلطة التنفيذية عبر الصلاحيات التشريعية الممنوحة لها دستورياً بشكل استثنائي، إلى جانب تأييد ما نسبته ٧٢٪ من المبحوثين ضرورة التقليل من صلاحيات رؤساء الدول في مقابل دور البرلمان، مما يُظهر ازدياداً واضحاً في التوجهات المطالبة بتفعيل أدوار أكثر فاعلية للهيئات التشريعية بالقارة الإفريقية، إلا أن هذا يصطدم بتجارب وتطبيقات متباينة، جعلت من تأثير البرلمان على الحياة السياسية الإفريقية يختلف من دولة لأخرى.

وفي السياق نفسه؛ كثيراً ما تنصرف الدراسات البرلمانية إلى التركيز والتحليل في طبيعة العلاقات السائدة ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، باعتبارها نقطة مفصلية ومؤشراً أساسياً لتقييم الأداء البرلماني في أي نظام سياسي، وبالنسبة للقارة الإفريقية فإنها لا تمثل حالة شاذة أو فريدة من نوعها إذا ما تحدثنا عن استفراد وتغول الهيئة التنفيذية على النطاق الأوسع من ميكانيزمات إدارة الشؤون العامة على المستويين الداخلي والخارجي، SUSAN ROSE and Henry R. Luce^(١) يشيران إلى كون الظاهرة سادت غالبية الدول؛ ليس فقط بالنظم غير الديمقراطية منها، بل وتنامت تأثيراتها بالنظم الغربية الأكثر ديمقراطية على نحو مستمر لعقود متقدمة، وذلك لعدة اعتبارات تقنية وسياسية.

(٢) Francois P, Rainer I and Trebbi F (2015) How Is Power Shared in Africa? *Econometrica* 83(2), P.31

(٣) Osei A, Wigmore-Shepherd D (2024). Person-al Power in Africa: Legislative Networks and Executive Appointments in Ghana, Togo and Ga-bon. *Government and Opposition: An International Journal of Comparative Politics* 59. P.275

(٤) Collord M (2021) Pressuring MPs to Act: Parliament, Organized Interests and Policymaking in Uganda and Tanzania. *Democratization* 28(4), p.29

(١) Susan rose and henry r. Luce, «democracy and executive power: administrative policymaking in comparative perspective» revista de derecho público: teoria y metodología pons ediciones jurídicas y sociales vol. 6 | 2022, p.156

أهميةً عن التصورات والقراءات سألقة الذكر، وفي هذا الصدد يُشير ميلفيس نديلوسيه^(١) Melvis Ndiloseh وآخرون في دراستهم حول فاعلية مؤسسة البرلمان بالقارة خلال أوقات الأزمات، بالتطبيق على فترة اكتساح جائحة كورونا دول العالم، إلى كون التجربة الحرجة التي عايشتها غالبية إن لم نقل كل الدول الإفريقية في مواجهة انعكاسات وتداعيات الجائحة على المجتمعات المحلية، كشفت عن قصور كبير في أداء وتأثير البرلمان بالدولة الإفريقية باعتباره مؤسسة رئيسية وحجر أساس في رسم السياسة العامة للحكومات، وكذا المنفذ المهم للتدفقات القانونية والإجرائية لنفاذ التصورات الحكومية والمجتمعية.

ويعزّز هذا التصور مضمون التقرير الصادر سلفاً عن البرنامج التنموي للأمم المتحدة^(٢)، إذ تطرّق لخصوصية الأداء البرلماني الإفريقي وتأثيراته عندما ربطها بمؤشر مهم، والمتمثل في كون القارة في حالة من الصراع ومسابقة للزمن لمكافحة عدّة صعاب وتحديات كبرى على غرار الفقر، والكوارث الطبيعية، والصراعات الداخلية البينية، وهي مظاهر تولدت عليها تبعية قارية لمتطلبات برامج المَنح والمساعدات المالية الدولية بشكلٍ شبه مستمر، وعليه تُضيف

وفي هذا الإطار؛ تشير بيانات المرصد الأوروبي البرلماني^(٣) إلى أنّه وعلى الرغم من القصور المسجّل في أداء مؤسسات البرلمان بمعظم الدول الإفريقية؛ فإنّ مستويات الثقة ما بين المواطنين وهيئة البرلمان تبقى أفضل

(١) Melvis Ndiloseh et al, «ENHANCING EFFEC- TIVENESS OF PARLIAMENTS IN AFRICA DURING CRISES Lessons From the Covid-19 Pandemic». International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm 2023. P.11

(٢) United Nations Development Programme. (2005). Human development report 2005: International cooperation at a crossroads: Aid, trade and security in an unequal world. New York: Oxford University Press. P.18

(٣) Elisabete Azevedo-Harman, «parliaments in africa: representative institutions in the land of the 'big man'». Journal legislative studies, uk, march 2011. P.23

(٤) Elisabete Azevedo-Harman, op.cit, p.15

وَأَحْسَنَ بكَثِيرٍ مِنْ نَظِيرَتِهَا بِالْقَارَةِ الْآسِيَوِيَّةِ، إِذْ أَوْضَحَتِ الْبَيَانَاتُ أَنَّ مَا نَسَبَتْهُ ١٧,٦٪ مِنْ الْمَوَاطِنِينَ الْإِفْرَاقِيَّةِ لَا يَتَقَوْنَ فِي الْبَرْلَمَانِ كَهَيْئَةِ تَدِيرِ شُؤُونِ حَيَاتِهِمْ الْعَامَّةِ؛ مَقَارَنَةً بِحَوَالِي ٦٨,١٪ مِنْ مَسْتَوِيَّاتِ عَدَمِ الثِّقَةِ بِالْبِلْدَانِ الْآسِيَوِيَّةِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا طَبْعاً لَا يَعْكُسُ حَسَنَ أَوْ سَوْءَ أَدَاءِ السُّلْطَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ بِإِفْرَاقِيَا، إِذْ يَجِبُ الْأَخْذُ بِعَيْنِ الْإِعْتِبَارِ جُمْلَةُ التَّحْدِيَّاتِ وَالرَّهَانَاتِ الَّتِي تَتَصَفُّ بِهَا الْحَالَةُ الْإِفْرَاقِيَّةِ مَقَارَنَةً بِبَقِيَّةِ أَقَالِيمِ وَقَارَاتِ الْعَالَمِ الْآخَرَى.

رَابِعاً: تَحْدِيَّاتُ وَرَهَانَاتُ الْأَدَاءِ الْبَرْلَمَانِيِّ بِإِفْرَاقِيَا:

الْمَتَمَعِّنُ فِي الْمَسَارِ الْبَرْلَمَانِيِّ التَّشْرِيعِيِّ لْغَالِبِيَّةِ بِلْدَانِ وَحُكُومَاتِ الْقَارَةِ الْإِفْرَاقِيَّةِ؛ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعَدِّدَ الْكَثِيرَ مِنَ التَّحْدِيَّاتِ وَالرَّهَانَاتِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْقَانُونِيَّةِ الَّتِي تَعْتَرِضُ وَتَطْبَعُ تَجْرِبَتَهَا فِي هَذَا الْإِطَارِ، إِلَّا أَنَّ التَّشْخِصَ الْمَفْصَّلَ لِلْأَوْضَاعِ الرَّاهِنَةِ وَالْمَتَوَقَّعَةِ لِدِيْنَامِيكِيَّةِ مِمْتَلِي وَهِيَّاتِ السُّلْطَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ بِالْحَالَةِ الْإِفْرَاقِيَّةِ؛ يُمْكِنُ أَنْ يُمَيِّزَ مَا بَيْنَ قَسْمَيْنِ رَئِيسِيَّيْنِ مِنَ التَّحْدِيَّاتِ الْكُبْرَى، الَّتِي تَوْثِّرُ بِشَكْلٍ أَوْ بَآخَرٍ فِي نَمَطٍ وَمَسْتَوِيَّاتِ الْأَدَاءِ الْبَرْلَمَانِيِّ الْكُلِّيِّ، إِذْ يَنْصَرَفُ «الْقِسْمُ الْأَوَّلُ» إِلَى عَوَامِلٍ تَتَّصِلُ بِمَآثِرَ بَذَاتِيَّةِ السُّلْطَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ مَحَلِّ الدِّرَاسَةِ، أَمَّا «الْقِسْمُ الثَّانِي» فَيَرْتَبِطُ ارْتِبَاطاً وَثِيقاً بِخُصُوصِيَّةِ الْبِيئَةِ السِّيَاسِيَّةِ الْقَارِيَّةِ الَّتِي جَعَلَتْ مِنَ الْعَمَلِيَّةِ السِّيَاسِيَّةِ الْإِفْرَاقِيَّةِ كَكُلِّ تَطْهَرٍ بِمُظْهَرٍ فَرِيدٍ عَنْ بَقِيَّةِ النَّمَاذِجِ وَالتَّجَارِبِ الْقَارِيَّةِ الْآخَرَى، وَأَلْصَقَتْ بِالنِّظَمِ السِّيَاسِيَّةِ فِيهَا صُورَةً نَمَطِيَّةً تَتَحَرَّكُ ضَمْنِ قَالِبٍ جَامِدٍ يَسْتَعْصِي عَلَى التَّغْيِيرِ.

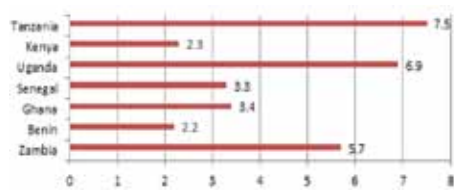
وَأَحْسَنَ بكَثِيرٍ مِنْ نَظِيرَتِهَا بِالْقَارَةِ الْآسِيَوِيَّةِ، إِذْ أَوْضَحَتِ الْبَيَانَاتُ أَنَّ مَا نَسَبَتْهُ ١٧,٦٪ مِنْ الْمَوَاطِنِينَ الْإِفْرَاقِيَّةِ لَا يَتَقَوْنَ فِي الْبَرْلَمَانِ كَهَيْئَةِ تَدِيرِ شُؤُونِ حَيَاتِهِمْ الْعَامَّةِ؛ مَقَارَنَةً بِحَوَالِي ٦٨,١٪ مِنْ مَسْتَوِيَّاتِ عَدَمِ الثِّقَةِ بِالْبِلْدَانِ الْآسِيَوِيَّةِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا طَبْعاً لَا يَعْكُسُ حَسَنَ أَوْ سَوْءَ أَدَاءِ السُّلْطَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ بِإِفْرَاقِيَا، إِذْ يَجِبُ الْأَخْذُ بِعَيْنِ الْإِعْتِبَارِ جُمْلَةُ التَّحْدِيَّاتِ وَالرَّهَانَاتِ الَّتِي تَتَصَفُّ بِهَا الْحَالَةُ الْإِفْرَاقِيَّةِ مَقَارَنَةً بِبَقِيَّةِ أَقَالِيمِ وَقَارَاتِ الْعَالَمِ الْآخَرَى.

رَابِعاً: تَحْدِيَّاتُ وَرَهَانَاتُ الْأَدَاءِ الْبَرْلَمَانِيِّ بِإِفْرَاقِيَا:

الْمَتَمَعِّنُ فِي الْمَسَارِ الْبَرْلَمَانِيِّ التَّشْرِيعِيِّ لْغَالِبِيَّةِ بِلْدَانِ وَحُكُومَاتِ الْقَارَةِ الْإِفْرَاقِيَّةِ؛ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعَدِّدَ الْكَثِيرَ مِنَ التَّحْدِيَّاتِ وَالرَّهَانَاتِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْقَانُونِيَّةِ الَّتِي تَعْتَرِضُ وَتَطْبَعُ تَجْرِبَتَهَا فِي هَذَا الْإِطَارِ، إِلَّا أَنَّ التَّشْخِصَ الْمَفْصَّلَ لِلْأَوْضَاعِ الرَّاهِنَةِ وَالْمَتَوَقَّعَةِ لِدِيْنَامِيكِيَّةِ مِمْتَلِي وَهِيَّاتِ السُّلْطَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ بِالْحَالَةِ الْإِفْرَاقِيَّةِ؛ يُمْكِنُ أَنْ يُمَيِّزَ مَا بَيْنَ قَسْمَيْنِ رَئِيسِيَّيْنِ مِنَ التَّحْدِيَّاتِ الْكُبْرَى، الَّتِي تَوْثِّرُ بِشَكْلٍ أَوْ بَآخَرٍ فِي نَمَطٍ وَمَسْتَوِيَّاتِ الْأَدَاءِ الْبَرْلَمَانِيِّ الْكُلِّيِّ، إِذْ يَنْصَرَفُ «الْقِسْمُ الْأَوَّلُ» إِلَى عَوَامِلٍ تَتَّصِلُ بِمَآثِرَ بَذَاتِيَّةِ السُّلْطَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ مَحَلِّ الدِّرَاسَةِ، أَمَّا «الْقِسْمُ الثَّانِي» فَيَرْتَبِطُ ارْتِبَاطاً وَثِيقاً بِخُصُوصِيَّةِ الْبِيئَةِ السِّيَاسِيَّةِ الْقَارِيَّةِ الَّتِي جَعَلَتْ مِنَ الْعَمَلِيَّةِ السِّيَاسِيَّةِ الْإِفْرَاقِيَّةِ كَكُلِّ تَطْهَرٍ بِمُظْهَرٍ فَرِيدٍ عَنْ بَقِيَّةِ النَّمَاذِجِ وَالتَّجَارِبِ الْقَارِيَّةِ الْآخَرَى، وَأَلْصَقَتْ بِالنِّظَمِ السِّيَاسِيَّةِ فِيهَا صُورَةً نَمَطِيَّةً تَتَحَرَّكُ ضَمْنِ قَالِبٍ جَامِدٍ يَسْتَعْصِي عَلَى التَّغْيِيرِ.

تَتَصَدَّرُ مُشْكَلَةٌ وَأَزْمَةٌ التَّمَثِيلِ قَائِمَةٌ تَحْدِيَّاتِ وَالرَّهَانَاتِ الَّتِي تَوَاجِهَ الْقَائِمِينَ عَلَى إِدَارَةِ الْحُكُومَاتِ وَالشَّأْنِ الْعَامِّ بِمَعْظَمِ الْبِلْدَانِ الْإِفْرَاقِيَّةِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَكَادِيمِيّاً وَعَمَلِيّاً أَنَّ الْبَرْلَمَانَ وَمِنْذُ

شَكْلُ رَقْم (١): يَبَيِّنُ مَعْدَلَاتِ التَّمَثِيلِ فِي بَرْلَمَانَاتِ بَعْضِ الْبِلْدَانِ الْإِفْرَاقِيَّةِ:



Source: the Parliamentary Centre (Africa Programmes), «Africa Parliamentary Index (API)». Report for Seven African Parliaments, June 2011.

بِالنِّظَرِ إِلَى الشَّكْلِ أَعْلَاهُ: تَوْضُّحُ بَيَانَاتِ

(١) Hadija K. Mwendah, «Policy Participation and Accountability: The Role of the Parliament in Africa». Tanzania Journal of Development Studies, Vol. 20, No. 2, 2022, p.108

الانقلابات العسكرية إلى تدني نسب التمثيل ليصل إلى النقطة المنعدمة (الصفر)، وعلى نحو متصل ساهم فقدان الثقة في العمليات الانتخابية الجارية بهذه البلدان إلى تراجع المتوسط القاري العام لمصادقية الانتخابات إلى نقطة (٠,٢٨)^(١)، وهي نقطة متدنية جداً مقارنة بالمعايير العالمية، وهذا يتسق مع ما أورده ^(٢) Afro barometer حول تداعيات تعاظم فتور العملية الانتخابية بالقارة الإفريقية على أداء المؤسسات البرلمانية، عندما أوضح أنها أفقدت مبدأ التمثيل والوظيفة التشريعية والرقابية أهدافها الكبرى؛ المتمثلة في التعبير عن الإرادة الشعبية في الحكم غير المباشر عبر الهيئات النيابية المختلفة.

وكمؤشر ثانٍ ضمن نفس القسم؛ نجد عامل «ضعف المعارضة وسلطة أحزاب الأغلبية»، وهي حالة ثنائية مركبة تغلب على معظم المؤسسات البرلمانية الإفريقية، عبر مختلف أنظمة الحكم بها، سواء البرلمانية، الرئاسية أو شبه الرئاسية، ومن المعروف أنّ التركيبة الحزبية لمنظومة الحكم لأي نظام سياسي تتأثر بعدة عوامل ومعطيات، أهمها الثقافة السياسية السائدة والنظام الانتخابي المطبق، هذا الأخير الذي له أثرٌ في التركيبة النهائية للمجالس الشعبية التمثيلية على المستويين (الوطني أو المحلي)، وقد يتحكم أيضاً في إعطاء تصورات مسبقة على الخارطة الحزبية المتوقعة لإدارة شؤون الهيئة التشريعية، وذلك إذا تمّ «التلاعب» بالتفاصيل

African Parliamentary Index مدى التفاوتات الهائلة ما بين الوحدات السياسية الإفريقية في مسألة تمثيل المواطنين بمختلف شرائحهم وانتماءاتهم السياسية والإثنية بالمؤسسات التشريعية البرلمانية، على المستويين الوطني والمحلي، إذ بقيت تنزانيا في هذا الصدد بمركز الريادة بنسبة ٧,٥ من إجمالي ثمانية (٠٨) نقاط هي المرصودة والمعتمدة بهذا المؤشر، إلا أنه جديرٌ بالذكر أنه يجب ألا يتم التعامل مع مسألة التمثيل العضوي والفئوي بمؤسسة البرلمان بالقارة الإفريقية بشيءٍ من التجريد العام، إذ يجب الإحاطة أيضاً بالعوامل ذات الصلة في هذا الشأن، على الأقل على المستوى القانوني التنظيمي، ويقصد بالحديث هنا حول الضمانات القانونية التي قد تجعل من ميزة التمثيل محققة، وبالنظر إلى أبرز هذه الضمانات نجد مسألة «القوانين المنظمة للانتخابات» في هذه البلدان، إلى جانب «النظام الحزبي» المطبق.

الأوضاع الاجتماعية، التجاذبات السياسية وتزايد مهددات المسار الديمقراطي السياسي، كلها عوامل ساهمت بطريقة أو بأخرى في تسجيل مستويات متدنية جداً من معدلات التمثيل بالهيئات البرلمانية الإفريقية، فبلدان القارة حُبرت تجارب متباينة ومتعددة الأبعاد فيما يخص تثبيت وترسيخ التعددية السياسية، بعد عقود طويلة من الحكم الفردي الاستبدادي، ففي الحالة الأخيرة يُعزى التراجع بنسب التمثيل بكل من (تونس، البنين، جزر القمر، وموريشيوس) إلى حالة التخيّل وعدم استقرار النظم القانونية الانتخابية، الذي أثر بدوره في محدودية المنافسة السياسية بين مختلف الحساسيات والمشارب الحزبية الوطنية، وفي حالة كلٍّ من (النيجر، وبوركينا فاسو، وجمهورية مالي) فقد أدى انتكاس التجربة التعددية بسبب موجة

(١) أفربوليسي، «حالة الديمقراطية في إفريقيا»، على الرابط: <https://2u.pw/FRQr2vlc> (٢٠٢٤/٠٥/١٩)، تاريخ التصفح: ٢٤/٠٥/٢٠٢٤، ١٣:٤٩.

(٢) Afro barometer, "Africans want more democracy, but their leaders still aren't listening". Afro-barometer Policy Paper No. 85 | January 2023. P.02

التقنية الجزئية لقانون الانتخاب.

ماتياس بوجاردز^(١) MATTHIJS BOGAARDS أوضح، في خضم حديثه عن النظم الحزبية ضمن السياق الإفريقي، إلى أن هناك نمطين أساسيين للأحزاب السياسية بإفريقيا، إذ يُمثل نظام الحزب المهيمن أو المسيطر الحالة الأولى، إذ يستحوذ أحد الأحزاب السياسية على ما يفوق نصف مقاعد السلطة التشريعية، وهي الوضعية والحالة الغالبة بمعظم الدول الإفريقية، أما النمط الثاني فهو «النظام المجزأ»؛ حيث يفقد الحزب صاحب الانتشار الأوسع مجتمعياً (على مستوى القاعدة الشعبية) أغلبية واضحة بالبرلمان، وهذا ما يُمثل - حسب - معضلة غامضة وغير مفهومة بالسياق الإفريقي. ويعزّز هذا الطرح ما قدّمه فان دي والي Van de Walle من إحصائية: بأن من بين كل ١٨ دولة إفريقية تتبنى نظاماً حزبياً تعددياً؛ نجد ثمانية (٥٨) دول تُدار هيئاتها التشريعية بأحزاب أغلبية مهيمنة^(٢).

الحاجة الماسة لوجود معارضة فاعلة وفعلية، بأروقة المجالس البرلمانية المنتخبة بالبلدان الإفريقية، تمثل ضرورة قصوى ليس فقط بالنسبة للمواطن الإفريقي وما ينتظره من منحه فرص المشاركة في الحكم وصناعة القرار، بل ولمنظومة الحكم العليا، باعتبار قوى المعارضة تساهم في تصحيح المسار التنفيذي الحكومي لمختلف السياسات العامة المطبقة، وغياها قد يحدّ ويقلل من مستويات المصادقية التي قد

تحظى بها الحكومات والأطقم التنفيذية^(٣).

وفي تقرير لمؤشر Afro barometer يبيّن حجم الرّغبة المتزايدة للمستجوبين من المواطنين الأفارقة لتعزيز النظم التعددية الحزبية والتقليص من سلطة أحزاب الأغلبية أو الأحزاب المهيمنة، إذ سجّل ما نسبته ٦٨٪ منهم أنهم يفضلون مبدأ التنافسية بين الأحزاب السياسية عبر فتح المجال أمام مختلف الفاعلين السياسيين، الأمر الذي سيسمح مع مرور الوقت لتجسيم تأثير الأحزاب المهيمنة بالعملية السياسية ككل. في الوقت نفسه وبالرغم من وجود شبه اتفاق بين المستجوبين حول أهمية مبدأ التوافق ما بين الحكومة وقوى المعارضة لإدارة السياسات الاقتصادية المهمة للمواطن؛ يبقى فقط مواطنو أربع (٥٤) دول هي: (مالاوي، مدغشقر، ناميبيا، وغانا) - من أصل عشرين دولة إفريقية شملها التقرير - يؤمنون بقدرة قوى المعارضة على إدارة شؤون البلاد^(٤).

وفي هذا الصدد؛ يعلل بيرثا شيرورو^(٥) Bertha Chiroro غلبة حالة التوجس من قوى المعارضة بالبيئة الإفريقية لأسباب تاريخية تعود لفترة ما قبل تسعينيات القرن المنصرم، حيث رسّخت أنظمة الحزب الواحد فكرة «التخوين، التدخلات الخارجية»، وألصقتها بمختلف التنظيمات الحزبية غير تلك المصرّح بها أو

(٢) V-Dem. (2017). V-Dem Annual Report (2017): Democracy at Dusk? (Online) Retrieved from: <https://f4dialogue.dk/wp-content/uploads/2017/05/V-DEM-Annual-Report-2017>

(٤) Michael Bratton and Carolyn Logan, «The viability of political opposition in Africa: Popular views». Afrobarometer Policy Paper No. 26 | August 2015. P.01

(٥) Bertha chiroro, «the dilemmas of opposition political parties in southern africa». Journal of african elections, volume 5 no 1, 2005. P.101

(١) MATTHIJS BOGAARDS, «Counting parties and identifying dominant party systems in Africa». European Journal of Political Research 43, 2004, p.182

(٢) Van de Walle, N. (2002). Africa's range of regimes. Journal of Democracy 13(2), p.67

التي سادت عدّة أقاليم ودول إفريقية تتحرّك ضمن إستراتيجيات وأجندات دولية خارجية، وعملت بشكل تدريجي على المساهمة في بلورة ملامح تكتلات وتحالفات إقليمية أمنية/سياسية جديدة، مناوئة لتلك القائمة (المعبّرة) عن توجهات تقليدية راسخة في الساحة الإفريقية، وفي هذا الإطار فقد صُنّفت الحركات الانقلابية التي مسّت كلّاً من (بوركينافاسو، مالي، والنيجر) ضمن طليعة التيار الإفريقي الرّامي لرفض الوجود والنفوذ الفرنسيين، والمؤيّد لتعزيز الأدوار الروسية المتنامية بالقارة^(٢)، وقد سعت الدول الثلاثة في السياق ذاته للعمل على تغيير قواعد اللعبة إقليمياً، كان آخرها إعلان الانسحاب الثلاثي أحادي الجانب من تكتّل الإيكواس لدول غرب إفريقيا بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢٤م، على إثر العقوبات الاقتصادية الصارمة التي تبناها التكتل في حق الدول الثلاث.

وفي سياق متّصل، أصبح التناقض والغموض هو السّمة الأبرز في تداعيات الموجات الانقلابية التي ضربت القارة الإفريقية في الآونة الأخيرة، فكثيراً ما عبّرت هذه الظاهرة عن وضعية جدلية مزمنة في تفاعلات العلاقات الثنائية (مدني/عسكري)، إلى أن أضحت تمثّل حلولاً مؤقتة لحالات الانسداد السياسي المستعصي على الحلول الوطنية التوافقية، ويمكن في هذا الإطار الاستدلال بالحالة السودانية في التعاطي السياسي ما بين مختلف التشكيلات الحزبية المدنية مع المكوّن العسكري، ليس فقط في الفترة التي أعقبت إسقاط نظام حكم الإنقاذ بقيادة الرئيس السابق عمر البشير، بل ما ميّز

المهيمنة على الحياة السياسية للبلاد. في القسم الثاني من التحديات والرهانات، التي تواجه التطوير وتعزيز من أداء الهيئة التشريعية بالقارة الإفريقية، نجد ظاهرة الانقلابات العسكرية، وهي- حسب عديد الباحثين والكتابات التحليلية السياسية- حالة مَرَضِيَّة مزمنة تتخرّب بُنية منظومة الحكم القارية، وأحد أكثر العواقب والعقبات في طريق ترسيخ توجهات الديمقراطية النيابية بها، فموجات الاقتتال المجتمعي الداخلي البينية، حالات عدم الاستقرار المؤسسي، التخبّط الدستوري، وانعدام حكم القانون، كلها مظاهره تنتشر وتكتسح المشهد السياسي الإفريقي عقب كل محاولة انقلابية، فحسب بعض الإحصاءات^(١)؛ فقد شهدت القارة الإفريقية أكثر من ٢٠٠ انقلاب عسكري في ٩٠٪ من البلدان الإفريقية، وذلك بمعدل انقلاب كل ٥٥ يوماً تقريباً. وشكلت الانقلابات في إفريقيا ما يقرب من ٣٦,٥٪ من جميع الانقلابات على مستوى العالم. أما أكثر البلدان الإفريقية التي شهدت انقلابات؛ فقد تركزت في منطقة غرب إفريقيا التي يتم تصنيفها بأنها «حزام انقلابات»، حيث استحوذت على أكبر عدد من الانقلابات في القارة بنسبة ٤٤,٤٪.

جديرٌ بالذكر، عند التحليل في حالة الانتشار والتسارع التي تشهدها الظاهرة الانقلابية بالقارة الإفريقية بالسنوات الأخيرة، وجود نوع من التعقيد والتركيب ميّزت الموجة الأخيرة للانقلابات العسكرية على المسار الديمقراطي الدستوري ببعض بلدان القارة في الآونة الأخيرة، فمن جهة أضحت غالبية الانقلابات العسكرية

(٢) محمد الأمين بن عودة، «باماكو ووقف اتفاق الجزائر: قراءة في الرهانات والتداعيات». على الرابط: <https://2u.pw/upb6GTDm>، (٢٠٢٤/٠٥/٠٢)، تاريخ التصفّح: ٢٠٢٤/٠٥/٢٥، التوقيت: ١١:٢١.

(١) خليل الغناني، «عقد الانقلابات العسكرية في إفريقيا». على الرابط: <https://2u.pw/m2BGuQl> (٢٠٢٣/٠٨/٢١)، تاريخ التصفّح: ٢٠٢٤/٠٥/٢٤، التوقيت: ٢١:٠٣.

التجربة السياسية السودانية منذ نيلَه الاستقلال الوطني سنة ١٩٥٦م^(١).

ومن جهةٍ أخرى؛ كشفت الظاهرة الانقلابية بالقارة خصوصية متنامية الانتشار، تمثلت في تضاعف «شعبية» الانقلابات العسكرية، باعتبارها بديلاً عن المسار الديمقراطي الراهن، فحسب مؤشر Afro barometer فقد نال انقلاب مالي سنة ٢٠٢٠م تأييداً شعبياً قارب نسبة ٨٢٪ من الشعب المالي، وذلك بعد أن فقد الشعب الثقة في الرئيس السابق (إبراهيم بوبكر كيता) الذي تمت الإطاحة به، كما أثرت العقوبات التي فرضت بعد انقلاب ٢٠٢١م في مالي على تعزيز الدعم لقادة الانقلاب. وبالمثل شهد انقلاب يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢م في بوركينا فاسو (وهو الانقلاب الخامس خلال العقد) الإطاحة بالرئيس (روش كابوري) بدعمٍ شعبي كبير^(٢).

خاتمة:

دراسة واقع العمل والأداء البرلماني بالقارة الإفريقية متشعبة، وتستلزم مقاربات وزوايا تحليلية متداخلة الأدوات، فمن خلال التعرّيج على ما تشهده التجارب المختلفة لبلدان القارة في التعاطي البرلماني مع مستجدات وتفاعلات بيئتها الداخلية والخارجية؛ يتضح بشكلٍ جليٍّ مدى التحديّات والرهانات الماثلة للقائمين على العمل التشريعي من شتى الحساسيات والمشارب السياسية المختلفة، فالى جانب الرهانات الذاتية المتعلقة بوحدة الدراسة والمتغير الأهم، تبقى المؤسسات البرلمانية تناضل من أجل محاولات

الإصلاح والترميم الذاتي الداخلي، فبالنظر إلى القوى الحزبية الفاعلة (موالاة/أغلبية ومعارضة) تبقى هي أكثر المحددات التي تستوجب النظر والدراسة في الواقع الإفريقي، فالإرث التاريخي لممارسات وسلوكيات الحزب الواحد المسيطر الذي ورثته الطبقة والنخب السياسية الحالية؛ لا يزال يؤثر بأشكال ومستويات متفاوتة في بوصلة الحركية السياسية بعدة دول ووحدات سياسية إفريقية، وأثر أيضاً في ترسيخ نوع من الصورة النمطية اتجاه قوى التغيير أو المعارضة باعتبارها قوى مضادة للمشروع الوطني الإفريقي، وهذه تصورات تجانب الحقيقة والصواب المطلوبين.

من جهةٍ أخرى؛ فعدم الاستقرار السياسي الناتج عن عدم نضج الثقافة السياسية التعددية، أو من خلال فقدان المصداقية في النماذج الإفريقية «الديمقراطية» القائمة، كلها عوامل ساهمت في تفاقم أزمات الانقلابات العسكرية وتعثرت المراحل الانتقالية الطويلة، إلى درجة اختلط فيها توصيف الفعل «الديمقراطي عن غير الديمقراطي» في مجمل أحداث توقيف المسارات الدستورية المعنية، إلا أنّ العديد من المحللين ينظرون للحركية التي تشهدها القارة الإفريقية على أنها حالة حتمية نتيجةً للظروف الإقليمية والدولية المتجاذبة على التنازع والتنافس المستمرين بإفريقيا، وأنّ مؤسسات الحكم، والتي من بينها المؤسسة البرلمانية، حققت بعض المكاسب الفعلية بالنظر إلى المراحل التاريخية التي مرّت بها، أو على الأقل مقارنةً بنقطة الانطلاقة الفعلية للتجارب التعددية التي انتشرت بشكلٍ شبه فعلي مع منتصف تسعينيات القرن الماضي، وهي حصيلة مقبولة وتستدعي التحسين والتطوير والنقويم في الوقت نفسه ■

(١) محمد الأمين بن عودة، «السودان: دور الأحزاب السياسية في تكريس جدلية العسكري-المدني المزمّنة». مجلة متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد ٢٨، يوليو ٢٠٢٢، ص ٥٧.

(٢) خليل العناني، «عقد الانقلابات العسكرية في إفريقيا»، مرجع سابق.